التاني قبل انها الاول الجاهو وفق يجن له بعد جرح فالقاتل التاني
وعلى الاول قصاص العصمة ومال بحسب الحال وان لم يدرك فعلى التاني
ومات المجني عليه بالجنايتين كان قطع واحد من الكوع والاخر من
المرفق فقاتلان بوجود السرايه مدا فرع لو اندملت الجراح
واستمرت الحي ستة مات فان قال علمت سرايتها من الجرح فالقود
والا فلا ضمان وشرط اي القصاص في النفس في القتل كونه
عمدا ظلما قلا قود في الخطا وشبه العمد وغير الظلم وفي قتل عصمه
بايمان او امان بتحقق دمه بعقد دمه او عهد فيهود الحربي
والمرتد وزان محصن قتله مسلم ليس ولدا له محصنا سواء شت
زناه ببينة او باقرار لم يرجع عنه وخرج بقولي ليس ولدا له محصنا
محصنا الذمي المحصن فيقتل به ما لم يراه الامام تقتل قال
شيخنا ويظهر ان يلحق بالذمي المحصن في ذلك كل معهد كمستأمن
صالحناه وقاطع طريق محكم قتله والحاصل ان المهدر محصن
على مثله في الاهدار ظاهرا وان اختلفا في سببه ويد السارق
مهدره الاعلى مثله سوى المسروق منه او من غيره ومن عليه
قصاص كغيره في العصمه وحق غيره المستحق فيقتل قاتله
ولا قصاص على حربي وان تحصن بعقد لعدم التزامه ولما تواتر
عنه صلى الله عليه وسلم ومن الصحابه من عدم الاقاده ممن اسلم كوحشي
قاتل حمزه رضي الله عنهما بخلاف الذمي فعليه القود وان اسلم
وشرط في قاتل تكلف فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل والمهد
والمهدر وجوبه على السكران المتعدي بتناوله مسكرا
قود على من عهد به ولو قال كنت دقت القتل صبيا او ممن
ضاع فيه او مجنونا او عهد جنونه فيصدق بيمينه ومكافأة

اي مساواة

اي مساواته حال الجنايه بان لا يفضل قتيله حال الجنايه باسلام
او حريه او اصاله او سيادة فلا تقتل مسلم ولو مهدرا بنحو
زنا بكافر ولا حر بعبد ومن قتل وان خلد ولا اصل بفرعه وان سفل ويقتل
الفرع باصله ويقتل جمع بواحد كان جرحوه جراحات لها
دخل في الزهوق وان فحش بعضها او تفاوتوا في عددها وان
لم يتوالوا لو كان القوه من عال او في بحر لما روي الشافعي
رضي الله عنه وغيره ان عمر رضي الله تعالى عنه قتل خمسة او سبعة
قتلوا رجلا غيلة اي خدعه بموضع حال وهال لو تمالا عليه
اهل صنعا لقتلهم به جميعا ولم يتكرر عليه قصاص اجماعا والولي العفو
عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار عدد الرؤس دون
الجراحات ومن قتل جماعة متتابعا قتل بالاول فرع لو صار عاما مثلا فمن
يقود اوديه كل منها ما تولد في الاخر من الصرعه كما لان كلا لم يباشر
فيما يودي الى تلفه فقتل او تلف عضوا قال شيخنا ويظهر انه كالاول لان الاعتياد ان لا
مطالبه وذلك لا يلائم الاذن بسقوط مصابر في اعضائه
امكن من غير ظلم كيد ورجل واصابع وانامل وذكر وانثيين واذن وعين
ولسان وشفة وعين وجفن وما دون الانف وهو ما لا عظم فيه وشرط
القصاص الطرف والجرح حائش للنفس والا توحال عين يسار وعلى
يمين اسفل وعكسه والا قصاص في كسر عظم ولو قطع من يد وسط
ذراع اقتص في الكف وفي الباقي حكومه وتقطع جمع بيد تحاملوا
عليها دفعه واحدة بسيف فاباتوها وعن قتل بسوط او حنق او
تجويع او تغريق بماء اقتص ان شاء بمثله او سيف فيسن
وجب العمد قود اي قصاص بسبب لاك قود لا تهمه تكاتوا
يقود من الجاني بحل وغيره قال الزهري والعبد عند سقوطه